الحالُ ذاتُ الصاحب المُتعدِّد في سُورةِ إبراهيم – دراسةٌ تطبيقيّةٌ تحليلية

إعداد: د. وليد جمعة حامد بشر•

تاريخ الاستلام 13 /2026/1– تاريخ القبول2026/2/10م تاريخ النشر 2026/3/16

الملخص

للحال وظيفتها التقيِّيدِيّة في اللسانِ العربيّ، وهذا التَّقْيِيدُ مُتَضَمِّنٌ تقييدًا لعاملها وصاحبها، وقد يكونُ للحال أكثر من صاحب حال يتناسب مع السياق، ويصح معه التركيب صياغةً ومعنًى، وقد طُبقت هذه الأحوال ذات الصاحب المتعدد على سورة إبراهيم؛ لما اشتملت عليه من أحوالٍ عديدةٍ، تعدّد فيها صاحب الحال، وقد تمّ تناول هذه الدراسة في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: بيان الحال تعريفًا ودلالةً، المبحث الثاني: تعدد صاحب الحال، طرقُه وشروطُه عند النحويين، المبحث الثالث: تعدد صاحب الحال للحال الواحدة في سورة إبراهيم، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، لعلّ أبرزها: أنّ الحال قد يكون له أكثر من صاحب واحدٍ، وتكون في مجموعها صحيحة من حيث التركيب، خالية من ضعف التركيب، وإن تفاوتت في قوّتها وأَوْلَوِيَّتِها، وصحيحةٌ في نفس الوقت من حيث المعنى والدلالة، فسياق الآيات المبحوثة يحتمل حمل الحاليّة فيها على أكثر من صاحب حالٍ.

الكلمات المفتاحية: الحال – صاحب الحال – التعدد – سورة إبراهيم.

• أستاذ مساعد قسم اللغة العربية وآدابها–كلية الآداب الخمس–جامعة المرقب.
wjbash@elmergib.edu.ly

The State of the Multiplicative Subject in Surah Ibrahim – An Applied Analytical Study"

: Dr. Walid Jumaa Hamed Bishr

received January/ 13/2026–accepted February/10/2026 –published march/16/2026

Abstract

The adverb has its restrictive function in the Arabic language, and this restriction includes a restriction of its agent and its possessor. An adverb may have more than one possessor of an adverb that is appropriate to the context, and with which the composition is correct in wording and meaning. These adverbs with multiple possessives have been applied to Surat Ibrahim; Because it included many adverbs, in which there was a multiplicity of possessors of the adverb, this study was dealt with in three sections: The first section: Explaining the adverb by definition and connotation. The second section: The multiplicity of the adverbs' possessors, its methods and conditions according to grammarians. The third section: The multiplicity of the adverbs' possessors for a single adverb in Surat Ibrahim. The research reached a number of results, perhaps the most prominent of which is: that the adverb may have more than one possessor, and all of them are correct. In terms of structure, it is free of weak structure, even if it varies in its strength and priority, and it is correct at the same time in terms of meaning and connotation. In the context of the verses examined, it is possible that the current meaning in them can be attributed to more than one person in a situation.

Keywords:

The situation – The owner of the situation – Multiplicity – Surat Ibrahim

مقدمة

الحمد لله على كريم مَنِّه، ووافر نعمائه، خصّ لغة الضاد بالقرآن الكريم، فزادها تشريفًا وتكريمًا، والصلاةُ والسلام على أشرفِ الرسل، المنزل عليه أحسنُ الكتب، المبعوث لخيرِ الأمم، وعلى آله وصحبه ومَنْ نَصَرُوا وآوَوْا واهتَدَوْا.

أما بعد.

فإنّ الدرس النحوي في تراثنا الإسلامي بزغ ونشأ في كنف القرآن الكريم، استمدّ منه شواهده، التي هي – بلا ريبٍ – أقوى الشواهد النحوية وأعلاها وأصحّها، وصُحِّح القياس النحوي على وفق ما جاء به القرآن، وصار الأمر إلى تصحيح القاعدة النحوية بما يتماشى مع النص القرآني، فأضحت الدراسات القرآنية والدراسات النحوية صنوان لا يفترقان، كما هو الحال في كتب التفسير وعلوم القرآن، ومعانيه وإعرابه.

ثم إنّ خير ما يطمح إليه الباحث في درس المركبّات النحوية أن تتعلّق دراسته تطبيقا وتحليلا بالنص القرآني، وهو ما هممت الكتابة فيه في هذه الورقة البحثية، وخصصتها بالبحث عن أحكام الحال التركيبية ودلالاتها السياقية في سورة إبراهيم.

ولمّا كان موضوع الحال متشّعبًا، متعدد النظرات والأحوال والحالات، اقتصرت في هذه الورقة على الكلام في تعدد صاحب الحال للحال الواحدة، فأجلت فيها النظر وصفًا لتقسيماته وضوابطه النحوية، ثم بيّنت الآيات المتعلقة بهذا النوع من الحال في سورة إبراهيم، مع إبراز جانب الدلالة في كل وجهٍ من وجوه صواحب الحال، فجاء تحت عنوان:

(الحالُ ذاتُ الصاحب المُتعدِّد في سُورةِ إبراهيم – دراسةٌ تطبيقيّةٌ تحليلية)

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع الآيات المتضمنة للحال في سورة إبراهيم، وتصنيفها داخل المسألة النحوية المتعلقة بها في هذا الباب، كما تسعى في أثناء تحليل الآيات إلى بيان المعنى المترتب في الأحوال بحسب كل صاحب حال.

وتحاول الدراسة أن تجيب عن تساؤلات مفادها:

ماهي الأحوال النحوية التي تضمنتها سورة إبراهيم؟ وكيف إعرابها؟ وهل كان لها صاحب حالٍ واحدٍ أم متعدد؟ وما وجه الدلالة في كلِّ وجهٍ من وجوه صواحب الحال؟

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تقرير المسائل النحوية، وتعريف المصطلحات، وعلى المنهج الاستقرائي في رصد الأحوال الواردة في سورة إبراهيم، وعلى المنهج التطبيقي التحليلي في تحليل الأحوال وبيان وجوه صواحبها وتوضيح وجه دلالاتها ومراميها.

أما عن الدراسات السابقة فلم يقف الباحث على دراسة مَعْنِيّةٍ – على وجه التحديد– بالبحث في تعدد صاحب الحال للحال الواحدة في سورةٍ من سور القرآن، وبيانِ وجوه الدلالة في هذا التعدد، وإنّما كانت دراسة الحال بصورة عامة في سُور القرآن الكريم، وذلك كدراسة الدكتور: علي محمد عثمان، في أطروحته (الخبر والصفة والحال في القرآن الكريم) دراسة نحوية وصفية دلالية، ومثلها دراسة الأستاذ: السيد حسين عبد السيد، في بحثه (الحال وأنواعها، نماذج من القرآن الكريم).

فهاتان الدراستان – كما لا يخفى – قائمتان على دراسة الحال عمومًا، وتطبيقاتِه في القرآن الكريم كاملاً أو نماذج منه، أما دراستي فقد اقتصرت على سورة إبراهيم؛ لما لاحظه الباحث من ورود كثير من الأحوال فيها، فاقت في هذا التتبع خمسين موضعًا يجوز فيها الحالية أو تتعين، واقتصر الكلام في الحال على تعدد صاحب الحال للحال الواحدة، وبيان المعنى المترتب على كلّ وجهٍ.

وعليه فإن طبيعة البحث قد اقتضت أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.

أما المقدمة، فهي هذه، ذكرت فيها أهداف البحث، وإشكاليته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

أما المباحث الثلاثة فترتيبها على النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان الحال تعريفًا ودلالةً.

المبحث الثاني: تعدد صاحب الحال، طرقُه وشروطُه عند النحويين.

المبحث الثالث: تعدد صاحب الحال للحال الواحدة في سورة إبراهيم.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

والله حسبي، وعليه توكلي ومعتمدي، أسأله أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي فيه زللي وتقصيري، فهو أكرم مسؤول وأعظم مأمول.

المبحث الأول: بيان الحال تعريفًا ودلالةً:

الحال لغة: الحالُ تذكر وتؤنث، يقال: نحن في حالٍ حَسَنةٍ، وفي حالٍ حسنٍ، والتذكير والتأنيث سارٍ على لفظه وضميره ووصفه، لكنّ الأرجح في لفظه التذكير، بأن يقال: حالٌ بلا تاء، وفي غيره التأنيث [1]، وألفها منقلبة عن واوٍ ؛ لجمعها على (أحوال)، وتصغيرها على (حُوَيْلَة)، واشتقاقها: من التحول، وهو التنقل [2]، وتطلق لغة: على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شرّ [3].

واصطلاحًا: وصفٌ فضلةٌ مبيِّنٌ هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَقت وُقُوع الْفِعْل الْمَنْسُوب إِلَيْهِمَا [4].

(1) ينظر التذييل والتكميل: 5/9، وحاشية الصبان: 301/2.

(2) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 284/1، والتصريح على التوضيح: 569/1

(3) ينظر لسان العرب (حول): 194/11، وحاشية الصبان: 301/2.

(4) ينظر اللمع في العربية: 63، واللباب في علل البناء والإعراب: 284/1، وأوضح المسالك: 249/2.

وقُيِّدَ الحدُّ بقولهم بـ "وقت وقوع الفعل"؛ لأنّ الحال ليست بيانَ هيئةِ الفاعلِ أو المفعول على الإطلاقِ، بل وَقتَ وقوعِ الفعلِ منه أو عليه، فهو وصف لهيئة الفاعل عند صدور الفعل منه، أو لهيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه [1].

وحدّه ابن مالك في التسهيل بقوله "هو ما دَلَّ على هيئةٍ وصاحبِها مُتضمّنًا ما فيه مَعْنى "فِي" غيرَ تابعٍ ولا عُمْدَةٍ"[2]، وفي أرجوزته فقال:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفهِمٌ في حَالِ كَـ (فَرْدًا أَذْهَبُ)

"فـ(الوصف): جنس يشمل الخبر والنعت والحال، و(فضلة): مخرج للخبر، و(منتصب) مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض... و(مفهم في حال كذا): مخرج لنعت المنصوب كـ: (رأيت رجلا راكبا)" [3].

دلالة الحال:

الحال من حيث المعنى حُكْمٌ على صاحب الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، وذلك لأنك إذا قلت (جاء زيدٌ راكبًا) أفاد ذلك أنّ (زيدًا) ثبت له المجيءُ حالَ وصفِه بالركوب، وفى ضِمْن ذلك أنّ الركوبَ ثابتٌ له، وحينئذٍ فالركوبُ محكومٌ به على (زيدٍ) لثبوته له [4].

إلا أنّ الفرق بين الخبر والحال، أنّ الحكم بالخبر على المبتدأ يحصل بالأصالة، والحكم بالحال على صاحبها إنما يحصل في ضمن غيرها، فقولنا مثلًا (جاء زيد راكبًا)، كان فيه حكمٌ بالركوب على زيد، لكن لا بالأصالة، بل استفاد هذا الحكم لكونه جُعل قيدًا للفعل العامل، ويكون الحُكم بالركوب تبَعًا لا أصالةً، وإذا قلت: (زيدٌ راكبٌ)

(1) ينظر توجيه اللمع: 202، والتخمير، شرح المفصل: 424/1.

(2) تسهيل الفوائد: 108.

(3) أوضح المسالك: 250/2.

(4) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 583/2.

فقد حكمت بالركوب استقلالًا [1]، قال البهاء السبكي "وتحقيق ذلك أنّك إذا قلت (جاء زيدٌ راكبًا) تضمّن هذا الكلامُ ثلاثةَ أشياء: مجيءُ زيدٍ، وركوبُه، واقترانُ ركوبِه بمجيئه" [2].

بالإضافة إلى أنّ الحال في المعنى خبرٌ ثَانٍ، أَلا ترى أَنَّ قَوْلك (جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا) قد تضمَّن الْإِخْبَار بمجيء زيد، والإخبار بركوبه حَال مَجِيئه، فهما خبران، كما أنّ الْحَال صفةٌ للْفِعْل في المعنى؛ لأَنَّ قَولك (جاء زيدٌ رَاكِبًا) يُفِيد أَنَّ مجيئه كان على هَيْئَة مَخْصُوصَة [3].

والفرق بين الحال والنعت – وإن اشتركا في أَنَّ كلًّا منهما وصفٌ – أنّ النعت إنما سيق لتقييد المنعوت؛ والحال لا يُفهِمُ التقييدَ بطريق القَصْد، وإنما أفْهَمَه بطريقِ اللزوم[4]،

وبشكلٍ أوضح، فإنّ الحال والنعت مشتركان في أنّ المسند فيهما مُقيّدٌ، وأنهما حُكمٌ بأمرٍ مقيّدٍ، فإنك إذا قلت: (جاء زيدٌ العالمُ)، كنت مُخْبِرًا بمجيءٍ مُقَيّدٍ بكونِه صادرًا من (عالم)، كما أنّ (جاء زيدٌ عالمًا) إخبارٌ بمجيءٍ مقيَّدٍ بكونه من عالمٍ، ويشتركان أيضا في اقتران الصفة بالموصوف والحالِ بصاحبها، ثمّ إنّهما يفترقان في أنّ الحالَ محكومٌ بها، بمعنى أنّ المتكلم قصد الإخبار بالمجيء وبالركوب، بخلاف (جاء زيدٌ الراكبُ)، فإن المتكلم إنما قصد الإخبار بالمجيء، فالحالُ مُقَيّدةٌ للخبر لا للمخبر عنه، ومُبَيّنَةٌ لصفة الخبر لا لصفة المخبر عنه، وأمّا الصفةُ فهي مقيّدةٌ للمخبر عنه لا للخبر، فإذا

(1) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: 142/3، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 550/1.
(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 550/1.
(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 284/1
(4) أوضح المسالك: 250/1، وشرح الأشموني: 5/2.

قلت:(جاء زيدٌ الراكبُ) فإنّك قد قيّدتَه بـ(الركوب) قبل أن تخبر عنه، وإذا أخبرت عنه فالإخبار إنما حصل عن ذلك المقيد، فهو خبر واحد، لا خبران[1].

وحاصلُه أنّ القصدَ من النعت جعلُه قيدًا لذات المحكوم عليه، لا قيدًا للحُكم، فإذا قلت: (جاء زيدٌ العالمُ) فالمقصود تقييدُ نفسِ ذاتِ (زيدٍ) بالعلم، لا تقييدُ حكمه الذي هو المجيء، وأنّ القصد من الحال جعلُها قيدًا لحكم صاحبها لاقتران الحال مع الحكم في صاحب الحال، فإذا قلت: (جاء زيدٌ راكبًا) أفاد أنّ "زيدا" موصوفٌ بالمجيء، وأنّ اتصافَه بالمجيء إنّما هو في حال اتّصافه بالركوب [2].

وجاء في (كتاب الأصول): "والحال إنّما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أو صفته، في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"[3]، فإنك إذا قلت (أقبل الرجلُ حافظًا) كان المعنى أنّه حافظ في إقباله هذا، وقد يكون لم يحفظ قبل ذلك، بخلاف قولِك في الصفة (أقبل الرجلُ الحافظُ) فهي تُفيد مَن اتّصفَ بالحفظ، وليس فيه دلالةٌ على أنه حافظٌ في أثناء الإقبال [4]، قال السعد التفتازاني: "الحال في المعنى وصفٌ لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أنّ المقصود في الحال كونُ صاحبها على هذا الوصف حالَ مباشرة الفعل، فهي قيدٌ للفعل، وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك؛ بل مجرد اتصاف المنعوت به"[5].

واعتبارُ الحال أن يقع في جواب "كَيْفَ"، فإذا قلتَ: "أقبل عبدُ الله ضاحكًا"، فكأَنّ سائلًا سأل: "كيف أقبل"؟ فقلتَ: "أَقبل ضاحكًا" [6].

المبحث الثاني: تَعَدُّد صاحبِ الحال وطرقُه وشروطُه عند النحويين:

(1) ينظر عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 551/1.

(2) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 584/2.

(3) أصول النحو: 213/1.

(4) ينظر معاني النحو: 277/2.

(5) شروح التلخيص:

(6) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 4/2.

تكون الحال بَيانًا لهَيْئة الفاعلِ، فتقول: "جاء خالدٌ مسرعًا"، فتكون بيانًا لهيئةِ الفاعل الذي هو (خالد)، وتكون بَيانًا لهَيْئة المفعولِ، فتقول (ضربتُ اللصَّ مكتوفًا) فتكون بيانًا لهيئة المفعول الذي هو (اللصّ)، ومثله قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1] فَإِنّ (رَسُولا) حَالٌ من الْكَاف الَّتِي هِيَ مفعول (أرسلنَا).

وقد تكون الحال محتملةً، إما لبيان هيئة الفاعل، أو هيئة المفعول، وذلك نحو "كقولك: (ضَرَبَتْ هندٌ زيدًا مُؤْلِمَةً له)، فقد يكون (مؤلمةً) حالًا لـ (زيد)، كما قد يجوز أن يكون حالًا من (هند)، وذلك أنّ لكلِّ واحدٍ منهما في الحال ضميرا"[2]، وتقول (ضربتُ زيدًا قائمًا) فإن شئتَ جعلتَه حالًا من الفاعل الذي هو التاءُ، وإن شئت جعلتَه حالًا من المفعول الذي هو (زيدًا)، ويكون المعنى في الأولِ: ضَربتُ زيدًا وأنا قائمٌ، وفي الثاني: ضربتُ زيدًا وهو قائمٌ [3]، قال ابن يعيش "وهذا فيه تسمُّحٌ، وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: (ضربتُ قائمًا زيدًا)، فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك، لِما فيه من اللَّبْس، إلَّا أن يكون السامعُ يعلمُه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا"[4].

ومسألة اللبس والتحرز منه ظاهرةٌ عامةٌ في الأبواب النحوية، نبّه عليها النحويون في هذه المسألة، وأشاروا إلى انتفاء المحذور حال أمن اللبس، قال ابن السراج مشيرا إلى ذلك "ولا يجيزون: (ضربت قائمًا زيدًا) إلا و(قائمًا) حال من التاء؛ لأنّ (قائمًا) يُلبِس ولا يُعلم أهو حال من التاء أم من (زيد) ...، والإلباس متى وقع لم يجز؛ لأن الكلام وُضِعَ للإبانة، إلا أنّ هذه المسألة إن عَلِمَ السامع مَنِ القائم جاز التقديم"[5].

(1) سورة النساء، الآية: 79.
(2) المحتسب: 366/1.
(3) ينظر التخمير، شرح المفصل: 424/1.
(4) شرح المفصل لابن يعيش: 5/3
(5) الأصول في النحو: 319/1.

ويجوز وقوع الحال من الفاعل والمفعول معًا؛ لجواز اشتراكهما في الحال الواحدة، قال ابن الأنباري "فإن قيل: فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معًا بلفظ واحد؟ قيل: يجوز ذلك"[1].

واشترط أبو حيان لجواز ذلك أن يكون الحال محتملًا لكلا الوجهين، حيث قال "ولا تقع الحالُ من شيئين إلا إذا كان اللفظُ يحتملُهما"[2]، وسبيل معرفة صحة احتمال اللفظ لهما – كما قرّر أبو حيان: أن يُجَعْل ذَوَيِ الْحَالِ مُبْتَدَأَيْنِ، وَالْإِخْبَار بتلك الحال عنهما، فَمَتَى صَحَّ ذَلِكَ صَحَّتِ الْحَالُ، وَمَتَى امْتَنَعَ امْتَنَعَتْ، ومثَّل له بقَوْل الشاعر:

خَرَجْتُ بِهَا نَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ..... [3]

فَ(نَمْشِي) حَالٌ مِنَ التَّاءِ فِي (خَرَجْتُ)، وَمِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي (بِهَا)، وَيَصحُّ أَنْ نقُولَ: أَنَا وَهِيَ نَمْشِي [4].

وتعقبه ابن القصّار بقوله "ولا أعلم من شرط هذا إلا أبا حيان، بل إنما اشترطوا اتحاد العلم في صاحب الحال"[5].

ولأجل هذا الخلاف استُشْكِل صاحبُ الحال في قوله تعالى ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَها تَحْمِلُهُ ﴾[6] قال ابن جني "يجوز أن يكون (تحمله) حالا منها، ويجوز أن يكون حالًا منه، وقد يجوز أيضًا أن يكون منهما جميعًا"[7]، أي: إمّا أن يكون حالًا من الضمير المستتر في {فَأَتَتْ} العائد على مريم – عليها السلام، أو حالًا من الهاء في (بِهِ) المكنى به عن

(1) أسرار العربية: 150.

(2) البحر المحيط: 340/3.

(3) البيت لامرئ القيس من الطويل، وهو في البحر المحيط: 340/3، والدر المصون: 361/2، وتفسير ابن عرفة: 599/3، والتصريح على التوضيح 602/1.

(4) ينظر البحر المحيط: 340/3.

(5) تفسير ابن عرفة: 599/3.

(6) سورة مريم، الآية: 27.

(7) المحتسب 366/1، وينظر المحرر الوجيز: 409/2.

عيسى – عليه السلام، وجاز فيه أحد الوجهين؛ لأنّ لكلٍّ منهما في الحال ضميرًا، فالتاء في (تحمله) عائدة إلى مريم، والهاء عائدة إلى عيسى –عليهما السلام، ويجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون منهما جميعًا؛ لأنّ فيه ذكرهما[1].

وتقدير الحال في الوجه الأول: أقبلت نحو قومها حاملةً إياه[2]، وجاءت "هذه الحال للدلالة على أنّها أتت مُعْلِنةً به غيرَ ساترةٍ؛ لأنها قد علمت أنّ الله سيبَرِّئُها ممّا يُتَّهَمُ به مثلُ من جاء في حالتها"[3].

واعترض أبو حيان على الوجه الثالث، وهو أن تكون (حالا) منهما، بأنّه لَيْسَ بِمُطَابِقٍ لصورة الْحَالِ الذي يكون مِنْ صاحبين معًا؛ لِأَنَّ لَفْظَ الحال (تَحْمِلُهُ) لَا يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ، وَلَا يَقَعُ الْحَالُ مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُمَا، وقد عرفت كيفية احتمال اللفظ لهما من جعل صاحبي الحال مبتدأين مخبرا عنهما بالحال، وَعلى هذا النهج – كما يقول أبو حيان – لَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ (تَحْمِلُهُ) خَبَرًا عَنْهُمَا، لأنك لَوْ قُلْتَ: هِيَ وَهُوَ تَحْمِلُهُ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ (تَحْمِلُهُ) خَبَرًا، ومثله في عدم الصحة نحو قولكِ: هِنْدٌ وَزَيْدٌ تُكْرِمُهُ، ووجه عدم صحتهما أنّ (تَحْمِلُهُ) في الآية وَ(تُكْرِمُهُ) في المثال لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ إِلَّا بِمُفْرَدٍ، وتقديره في الآية: حاملةً إياه، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ صاحبي حَالٍ[4].

ورتب أبو حيان على ذلك بأنّ الْمُعْرِبين في البيت المذكور:

خَرَجْتُ بِهَا نَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا .....

قد أعربوا (نَمْشِي) حَالًا مِن الضميرين، و (تَجُرُّ) حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً، ولا يصحّ أن يكون حالا منهما، وذلك لأنه لا يستقيم أن يكون الحال خبرا منهما هنا، فلو

(1) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: 164/3.
(2) ينظر تفسير النسفي: 333/3.
(3) التحرير والتنوير: 94/16.
(4) ينظر البحر المحيط: 340/3.

قيل: أَنَا وَهِيَ تَجُرُّ وَرَاءَنَا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ (تَجُرُّ) خَبَرًا عَنْهَا؛ لِأَنَّ (تَجُرُّ) إِنَّمَا تُقَدَّرُ بِمُفْرَدٍ، أَيْ: جَارَّةً، وَإِذَا صُرِّح بِهَذَا الْمُفْرَدِ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ تكُونَ حَالًا منهما [1].

وقد ردّ ابن عرفة تنظير أبي حيان السابق، وقال بأنه "يصح حمله على الوجه الذي صح إتيانُه حالًا منهما، تقول: هي تحمله، وهو محمول، كما يفهم في الحال منهما مجموعة"[2].

وصاحب الحال إن كان متعددا تأتي الحال معه على ثلاث صور [3]:

الصورة الأولى: تَعَدُّد صاحب الحال مع اتفاق حالهما لفظا ومعنى، فتكون الحال مجتمعة، أي: في لفظ واحد، وتجب فيها التثنية والجمع، كقولك: (لقيتُكَ راكبَيْنِ)، فـ"راكِبَيْن" حالٌ من الفاعِلِ والمَفعولِ على التثنية، وتقول (ضَرَبْتُ زيدًا قائِمَيْن)، كل ذلك جائزٌ؛ لأنّ الاشتراك قد وقع في الحال، والعاملُ واحدٌ، وصار كأنّك قلت: ضربتُ قائمًا زيدًا قائمًا، واستغنيتَ بالتثنية عن التفريق[4]، ومثله قول الشاعر:

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَينِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّي وأَيُّكَ فَارِس الأَحْزَابِ[5]

فـ(خَالِيَيْنِ) حالٌ من التَّاء، ومن الكاف في (لقيتك). ﴿

هذا من حيث تثنيتها، أما مثال جمعها فنحو قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ [6].

(1) ينظر البحر المحيط: 340/3.

(2) تفسير ابن عرفة: 599/3.

(3) ينظر شرح المكودي على الآجرومية: 140.

(4) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 5/3.

(5) البيت من الكامل، قال العيني "لم أقف على اسم قائله"، وهو في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 168/3، ومشكل إعراب القرآن: 484/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 3/ 165، وشرح التسهيل:222/1، والتذييل والتكميل: 146/3، والمقاصد النحوية: 1337/3.

(6) سورة النحل، الآية (12).

الصورة الثانية: تَعَدُّدُ صاحبِ الحال والحال متفرقة مع إيلاء كلٍّ منهما صاحبه، وذلك نحو (لقيتُ مُصعِداً زيداً مُنحدِراً) فـ (مُصعِداً): حال من الفاعل، و(مُنحدِراً): حال من المفعول به، تضعُ كلّ حال بجانب صاحبها.

الصورة الثالثة: أن يتقدم صاحبا الحال ويتأخر الحالين، أي: مع عدمِ إيلاء كلِّ منهما صاحبه، وذلك كقول العرب: (رأيت زيدًا مُصْعِدًا منحدرًا) [1].

واختلف في كيفية ترتيب الأحوال مع صواحبها في نحو هذا، فابن السراج يذهب فيه إلى اعتقاد السامع، فيجوز له أن يقدر ما شاء من الحالَيْنِ لأيّهما بعد علمه بمَنِ المُصْعِد ومَن المُنْحَدر، مع تسليمه أوّلًا بأنك "إذا قلت (رأيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) أن تكون أنت المصعد، و(زيد) المنحدر فيكون (مصعدًا) حالًا للتاء، و(منحدرًا) حالًا لـ(زيد) [2].

وأما الجمهور فعلى أن تجعل الحال الأولى لصاحب الحال الثاني، والمتأخرة لذي الحال الأولى، فيكون (مصعدا) حالا من (زيد) و(منحدرا) حالا من التاء [3]، قال أبو حيان: "وهذا هو الأَوْلى؛ لأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعاد ما فيه من ضميرٍ إلى أقرب المذكورين، واغتُفِرَ انفصال الثاني وعَوْدُ ما فيه من ضميرٍ إلى أبعد المذكورين؛ إذ لا يُستطاع غير ذلك مع أنّ اللبس مأمونٌ حينئذ"[4].

"ويُعَضِّدُ هذا ما نقله ابن عمرون من كلام الرماني أنّه إن لم تكن قرينة حكمنا بأنّ (مُصْعِدًا) لـ (زيد) و (مُنْحَدِرًا) للمتكلم؛ لأنّ الحال تلي صاحبها وهو (زيد)، ثم تصير

(1) ينظر التخمير: 424/1، وتوجيه اللمع: 202.

(2) ينظر الأصول في النحو: 318/1، والبديع في علم البديع: 184/1، وشرح ابن يعيش: 6/2، وارتشاف الضرب: 1596/3،

(3) ينظر توجيه اللمع: 202، والتخمير: 424/1، والتذييل والتكميل: 137/9، وارتشاف الضرب: 1596/3، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد: 35/2.

(4) التذييل والتكميل: 137/9.

الثانية بمنزلة الاستدراك، كأنّ المتكلم بنى الكلام على «لقيت زيدا مصعدا» ثم استدرك فأحبّ أن يبيّن حالته"[1].

هذا عند عدم أمن اللبس، فإنْ أُمِنَ اللبس نحو قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنَيْ أَخَوَيْهِ خَائِفا ... مُنْجِدَيْهِ فأصابُوا مَغْنَمَا[2]

ففي نحو البيت، وعند ظهور المعنى، وأَمْنِ اللبس يُرَدّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به، سواء عاد على الأول أو الثاني، وهو في البيت ظاهرٌ لا يخفى، ونحو قول امرئ القيس:

خَرَجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا على أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[3]

"فجملة (أمشي) حال من التاء في (خرجت)، وجملة (تجر) حالٌ من الهاء المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتها من خِدْرِها حال كوني ماشيًا، وحال كونها جارَّةً على أَثَرَيْ قدمي وقدمها ذَيْلَ مِرْطِها لتُخْفِي الأثرَ عن القافلة قصدًا للسَّتْر"[4].

فعاد الأول للأول، والثاني للثاني عند أمن اللبس.

وفي نفس هذا السياق فإنه يجوز أيضًا أن تأتيَ الحال مفردةً من أحدِ ما دلّ عليه ضميرُ التثنية أو الجمع، لا من مجموع الضمير الدال على التثنية أو الجمع، وذلك نحو ما مثّل به أبو حيان (زيدٌ وهندٌ خَرَجَا طائفًا بها)، واستشهد له بشاهد يصف فيه حمارًا وأُتُنًا:

صَافًا يَطُوفُ بِهَا عَلَى قِلَلِ الصَّوَى ... وَشَتَا كَزَلْقِ الزَّجِّ غَيْرَ مُقَهَّدِ[5]

ف (يطوف بها) حالٌ من أحد الضميرين في (صافا) [6].

---

(1) تمهيد القواعد: 2315/5.

(2) البيت من الرمل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك: 350/3، وشرح ابن عقيل: 274/2، وشرح الأشموني: 27/2.

(3) تقدم الكلام عليه.

(4) التصريح على التوضيح: 602/1..

(5) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة التذييل والتكميل: 139/9، وارتشاف الضرب: 1597/3.

(6) ينظر التذييل والتكميل: 9/ 139.

المطلب الثالث: تَعَدُّدُ صاحبِ الحالِ للحالِ الواحدةِ في سُورة إبراهيم:

اشتملت سورة إبراهيم على أحوالٍ عديدةٍ كان صاحبُ الحال فيها متعددا صالحًا لأكثر من وجهٍ، ومن ذلك قوله تعالى في مطلع السورة ﴿ **كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ**﴾[1]

فقوله تعالى ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ جار ومجرور، يجوز في أحد وَجْهَيْه أن يكونا متعلقين بمحذوف، في محل نصب حال، وصاحبُ الحال هنا متعدد كما قرّر ذلك البيضاوي وغيره حيث قال "وهو [أي ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾] صلة لـ (تُخْرِجَ)، أو حالٌ من فاعله أو مفعوله"[2]، ويقصد بفاعله الضمير المستتر وجوبًا في "تُخرج" تقديره: أنت، يعود على النبيّ محمدٍ – صلى الله عليه وسلم، ويقصد بمفعوله (الناسَ).

وهذا الوجه، أعني وجه الحاليّة فيه، جوّزه أبو البقاء العكبري حيث قال "﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ في موضع نصبٍ إن شئت، على أنه مفعولٌ به، أي: بسبب الإذن، وإن شئت في موضع الحال من (الناس) أي: مأذونًا لهم، أو من ضمير الفاعل: أي: مأذونًا لك"[3].

فنلاحظ أنّ أبا البقاء قد اعتنى ببيان المعنى المترتب على كل وجهٍ من وَجْهَيْ صاحب الحال بجانب بيان الإعراب في الآية.

في حين نجد أبا حيان الأندلسي والسمينَ الحلبي وغيرَهما [4] قد اقتصروا على جعل الحال في الآية من الفاعل فقط، ولم يشيروا إلى جواز مجيئه من (الناس) وهو المفعول به، فيقول السمين مثلًا "قوله (بإذن) يجوز أن يتعلق بالإخراج، أي: بتسهيله وتيسيره،

(1) سورة إبراهيم: الآية (1).

(2) أنوار التنزيل: 213/1، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: 145/3.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 762/2.

(4) ينظر البحر المحيط: 407/6، والدر المصون: 249/4، إعراب القرآن وبيانه: 141/5، وحدائق الروح والريحان: 345/14

ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنّه حالٌ من فاعل (تُخْرِجَ) أي: مأذونًا لك"[1]، ويكون التقدير: حالة كونك مأذونا لك من ربهم، وقدّره الشهاب بـ: آذِنًا لهم[2].

ولعلّ مأتى هذا الاقتصار هو إظهار تشريف الله تعالى لنبيه محمد –صلى الله عليه وسلم– وتكريمه له.

وفي المقابل هناك من ذهب إلى جعله حالًا من المفعول، ومَنَعَ أن يكون حالًا من الفاعل، ومنهم أبو السعود الذي يُقرّر بأنّ الباء في (بإذن) تحتمل أن تتعلق بمحذوفٍ وقع حالًا من مفعوله، أي: ملتبسين بإذن ربهم، يريد (الناس)، ثم يقول "وجعلُه حالًا من فاعله يأباه إضافة (الرب) إليهم لا إليه"[3].

وتعرّض للجواب عن هذا الاعتراض شهاب الدين الخفاجي فقال "وقيل: كونه حالاً من الفاعل يأباه إضافة الرب إليهم دونه، ورُدَّ بأنّ فيه نكتة، وهي الإشارة إلى أنّ إذْنَه له بإخراجهم لكونهم عباده الذين رباهم"، ثم استغرب وجه منعه من الفاعل، وقال: "إنما أباه لأنه مضاف لفاعله، وإذا كان حالاً من الفاعل يكون آذِنًا، فينبغي أن يُقَدَّرَ متعلقه خاصًّا، أي: مُخْرِجاً لهم بإذن ربهم"[4].

ولم يمنع القونوي أن يكون (بإذن ربهم) حالًا من الفاعل والمفعول معًا، إلّا أنّه يحتاج إلى التغليب؛ حيث إنّ الفاعل مخاطبٌ، والمفعول غائبٌ [5].

فإنْ جُوّز أن تكون الحال من صاحِبَي حالٍ معًا، فالقول بصحة كون الحال من الفاعل أو من المفعول لا مؤاخذةَ عليه أو اعتراض، فتتعدد الدلالاتُ والمعاني بتعدد صواحب الحال.

(1) الدر المصون: 249/4.
(2) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 248/5.
(3) إرشاد العقل السليم: 30/5، وينظر روح المعاني: 172/7.
(4) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 248/5، وينظر روح المعاني: 172/7.
(5) ينظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 5/11.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا في سورة إبراهيم ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَاۖ وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ﴾[1].

وليتضح موضع الحال هنا يحسن أن يُورَدَ إعراب ما قبله، فقوله (أحلوا): فعلٌ وفاعله، و(قومَهم) مفعولٌ أول، و (دارَ البوار) مفعوله الثاني، و(جهنم) اختلف في إعرابه على وجهين: الأول: أن تكون بدلا أو عطف بيان من (دار البوار) ولم تصرف للعلمية والتأنيث، والثاني: أن تكون منصوبة بفعل مضمر، يفسره ما بعده، أي: مَنْصُوبٌ عَلَى الِاشْتِغَالِ، تقديره: يَصْلَوْنَ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا.[2]

وعلى هذا الاختلاف انبنى موضع الحال هنا في الآية، وهو قوله (يَصْلَوْنَهَا) فعلى الوجه الثاني، وهو أنّ (جهنم) منصوبة بفعل مقدّر، فجملة (يصلونها) تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، وأما على الوجه الأول، وهو أن تكون (جهنم) بدلا من (دار البوار)، فيكون محل جملة (يصلونها) النصب على الحال، وصاحبها إما من (جهنم) أو من (دار البوار) أو من (قومهم)[3]، قال الهمداني "أما على الوجه الأول: فمحلها النصب على الحال، إما من (القوم)، أو من (دَارَ الْبَوَارِ)، أو من (جَهَنَّمَ)، أو منهما، أو منهم"[4] فذكر – رحمه الله – خمسة وجوه صالحة لأن تكون صاحب حال لقوله تعالى (يصلونها)، وهي على التفصيل:

صاحب الحال (قومهم) فقط، أو (دار البوار) فقط، أو (جهنم) فقط، أو من (دار البوار، وجهنم) معًا، أو من الثلاثة مجتمعة.

(1) سورة إبراهيم، الآيتان: 28، 29

(2) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: 164/3، والبحر المحيط: 436/6.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 769/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 164/3، والدر المصون: 268/4.

(4) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 164/3.

وقد استند الهمداني في هذا التعدد لصاحب الحال على نظائر له من القرآن الكريم، فقال بعد تجويزه أن يكون الحال في (يصلونها) من الثلاثة معًا: هو كقوله تعالى ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾[1]، ولك أن تجعل (تحمله) حالًا من (مريم)، وأن تجعله حالًا من عيسى –عليه السلام؛ لأنّ لكلِّ واحدٍ منهما في الحالِ ذِكرًا، ولك أن تجعله حالًا منهما جميعًا [2].

في حين قد اكتفى الإمام البيضاوي أن يكون حالا من (جهنم) أو من (قومهم) [3]، وعلّق عليه محشّيه بأنّ جعله حالا من (جهنم) للضمير العائد إليها، فقدمه على غيره لقربه في عود الضمير، أمّا جعله حالا من (القوم) فقال: هو أعذب معنى، وإن بَعُد لفظًا [4].

وعلى كلٍّ، فمعنى الحال (يصلونها): أحلوا قومهم دار البوار جهنم حال كونهم (يصلونها) أي: مُقاسِّينَ لحَرّها مع انغماسهم فيها [5].

ومن تعدد صاحب الحال، والحال مجموعة في سورة إبراهيم قوله تعالى **﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ ﴾**[6].

ولا خفاء في استظهاره، فـ (دائبَيْنِ) حالٌ مجموعة من (الشمس) و(القمر)، على التغليب؛ إذ الأصل: دائبةً ودائبًا، فغلّب القمر؛ لأنه مذكرٌ [7].

(1) سورة مريم، الآية (27).
(2) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: 164/3.
(3) ينظر أنوار التنزيل: 224/2.
(4) ينظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 67/11.
(5) ينظر أنوار التنزيل: 224/2، ونظم الدرر: 416/10.
(6) سورة إبراهيم، الآية (33).
(7) ينظر مشكل إعراب القرآن: 770/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 167/3.

ومعنى الحال في الآية أن الله – عز وجل – سخر الشمس والقمر حالة كونهما دائبين، أي : مستمِرَيْن على إصلاح ما يصلحانه من النبات والحيوان وغيرهما لا يفتران، فهما يَدْأبان في سيرهما وإنارتهما وإصلاحِ ما يصلحانه من الكائنات. [1]

وهذا الشاهد القرآني من الشواهد التي يوردها النحاة شاهدا في المسألة [2]، وهو ما اتفق فيه الحال لفظا ومعنى، فإنه يثنى كما الآية، أو يجمع كقوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾[3].

وآخر الأمثلة على هذا النمط من الحال في سورة إبراهيم قوله تعالى ﴿إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾[4]

وبالنظر في الآية القرآنية نجدها قد اشتملت على ثلاث أحوالٍ، هي: جملة (يسومونكم سوء العذاب)، (ويذبحون أبناءكم)، (يستحيون نساءكم)، وهذه الأحوال الثلاثة كان صاحب الحال في كل واحد منها جائزًا فيه أكثر من وجهٍ، يصحّ معه جعل الحال منه أو منهما معًا، قال أبو السعود "والجملُ أحوالٌ من (آلِ فرعونَ) أو من ضمير المخاطبين أو منهما جميعاً؛ لأن فيها ضميرَ كلَ منهما"[5].

وقال البيضاوي في إعراب هذه الآية من سورة إبراهيم ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذابِ، وَيُذَبِّحُونَ أَبْناءَكُمْ، وَيَسْتَحْيُونَ نِساءَكُمْ﴾ أحوالٌ من (آل فرعون)، أو من ضمير المخاطبين"[6]، أمّا في سورة البقرة فقد جوّز أن يكون محل جملة (يسومونكم) حال من

(1) ينظر أنوار التنزيل: 225/2.

(2) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 349/2، وشرح ابن الناظم: 242، والتذييل والتكميل: 9/ 134، وتوضيح المقاصد والمسالك: 715/2، وأوضح المسالك: 278/2.

(3) سورة النحل، الآية (12).

(4) سورة إبراهيم، الآية (6).

(5) إرشاد العقل السليم: 34/5.

(6) أنوار التنزيل: 215/2.

الضمير في (أنجيناكم) أو من (آل فرعون) أو منهما جميعًا، لأنّ فيها ضميرَ كل واحدٍ منهما [1].

واسْتُشْكِلَ هذا التغاير من البيضاوي في صاحب الحال، حيث جوّز في البقرة أن يكون صاحب الحال منهما معًا؛ لوجود ما يربطه بهما، بينما لم ينصّ على ذلك في إبراهيم، بل جعل صاحب الحال أحدَهما دون جمعٍ بينهما، وممّا أُورِدَ جوابًا عن ذلك أنّ البيضاوي ترك وجه جعلهما صاحبي حال معًا في سورة إبراهيم لما فيه من تزاحم الاعتبارين، ولما فيه من شائبة اختلاف العامل[2].

أمّا الجواب عن الثاني فيمكن تأويله بأنّ العامل في (آل فرعون) وإن كان لفظ (من) في الظاهر، لكنه لفظ (أنجاكم) في الحقيقة[3]، وقد ردّ الشهاب الخفاجي هذا الاستشكال بجملته فقال "وهذا الإشكال مع حَلِّه يَتَمَشَّى في الأوّل، ولا يخفى سَماجَتُه؛ فإنّ التركيب في السورتين واحد، فهذا لو كان محذوراً لتركه ثمت أيضاً، فلا وجه لما تكلفه"[4].

ومعنى الحالِيّة في الآية على كلٍّ من الاعتبارين، فعلى الأول، وهو أن يكون حالًا من ضمير المخاطبين في (أنجاكم) الواقع في محل نصبٍ مفعول به: واذكروا وقت إنجائنا لكم من آل فرعون حالة كونكم مُسَوَّمِينَ منهم سُوءَ العذابِ، كقولك: رأيت زيْدًا يضربُه عمرًا، أي رأيته حالة كونه مضروبًا لعمرو [5].

وقُدِّمَ هذا الوجه على الوجهين الآخرين لأنّ الكلام مسوقٌ لبيان النعمة التي أنعمت على المخاطبين، وبيان حالهم، وهذا الغرض هو الذي أُسِّسَ الكلامُ لأجلِهِ [6].

(1) ينظر أنوار التنزيل: 79/1.
(2) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 252/5.
(3) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 252/5.
(4) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 252/5.
(5) ينظر حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 281/3.
(6) ينظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 280/3.

وعلى الثاني، وهو أن يكون حالا من (آل فرعون)، وهو الوجه الذي اقتصر عليه العكبري والهمداني في إعرابهما [1]، وأبو حيان والسمين الحلبي في تفسيرهما [2]، وهو الوجه الأقرب عند الألوسي [3]، وقال فيه الطاهر بن عاشور "وجملة (يسومونكم) حال من (آل فرعون) يحصل بها بيان ما وقع الإنجاء منه، وهو العذاب الشديد، الذي كان الإسرائيليّون يلاقونه من معاملة القبط لهم"[4]، فيكون معنى الحالية فيه: حال كونهم سائمين إياكم، أو سائميكم، أي آل فرعون، فيولونكم العذاب، أو يكلفونكم الأعمال الشاقة [5].

وأما على الوجه الثالث، وهو جعل الحال من ضمير المخاطبين، ومن (آل فرعون) معًا، فهو في الحقيقة حالٌ من المفعولين، الأول: بلا واسطة، والثاني: بواسطة حرف الجر (من)، قال ابن التمجيد في هذا الوجه "فتكون الحال مبينة لهيئة مفعولي التنجية، والمعنى: وقع إنجاؤنا إياكم منهم على هذه الحال، أي: على كونكم وكونهم على سَوْمِ سُوء العذاب المتعلق بكم بالوقوع، وبهم بالصدور" [6].

وقد أُخِّر هذا الوجه الثالث عن الوجهين الأول والثاني في تقديرات المفسرين؛ لأنّ الحال من الشيئين خلاف الأولى – كما قال القُونَوِي[7]، ولكن حسّنه اشتمال الحال على

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 11/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 149/3.
(2) ينظر البحر المحيط: 312/1، والدر المصون: 344/1.
(3) ينظر روح المعاني: 255/1.
(4) التحرير والتنوير: 492/1.
(5) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: 53/1، والبحر المحيط: 312/1، وروح المعاني: 255/1.
(6) حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 281/3، 282.
(7) ينظر حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 281/3

ضمير كل واحد منهما؛ وهما: واو الجماعة الذي يعود على (آل فرعون)، والضمير (كم) العائد على المخاطبين؛ إذ بهما يتم تبيين هذه الحال لهيئة المفعولين معًا [1].

الخاتمة

خلص البحث إلى عدد من النتائج، أسطرها فيما يأتي:

- جوّز النحويون كابن جني وابن الأنباري وغيرهما أن يكون للحال صاحبا حال أو أكثر معًا، متى ما كان في الحال ذكرٌ لهما أو لهم، كأن يتضمن الحال ضميرًا يعود عليهما.
- اشترط أبو حيّان لصحة مجيء الحال من شيئين معًا أن يصحّ تقدير صاحبي الحال مبتدأين، ويخبر عنهما بالحال، فإن لم يصحّ تقديرهما على هذا الوجه لم يجز جعلهما صاحبي حالٍ معًا للحال الواحدة، وهذا الشرط لم يجده الباحث – مع اطلاعه – إلا عند أبي حيّان.
- يجوز أن يكون للحال الواحدة أكثر من صاحب واحدٍ، وتكون في مجموعها صحيحة من حيث التركيب، خالية من الضعف والخطأ النحوي، وإن تفاوتت في قوّتها وأَوْلَوِيَّتِها، وصحيحةٌ في نفس الوقت من حيث المعنى والدلالة، فسياق الآيات المبحوثة يحتمل حمل الحاليّة فيها على أكثر من صاحب حالٍ.
- الحال من حيث المعنى حكم على صاحبها، كالخبر بالنسبة للمبتدأ، إلا أنّ الحال حكم على صاحبها تبعًا وليس أصالة كما المبتدأ والخبر، فأنت في جملة الحال نحو (جاء خالد راكبًا) تحكم على ثلاثة أمور: على مجيء خالدٍ، وعلى ركوبه، وعلى اقتران مجيئه بركوبه.
- سورة إبراهيم من السور القرآنية المشتملة على أحوالٍ عديدةٍ، تصلح للبحث والدراسة والتقصّي لتعدد جوانب مباحث الحال فيها من تنوعٍ في أحوالها بين

(1) ينظر حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 282/3.

المفرد والجملة وشبهها، ومسألة تقدمها على صاحبها، وتعدد عاملها بين الفعل والوصف ومعنى الفعل، وغير ذلك من مسائل الحال في سورة إبراهيم التي تحتاج إلى سبر أحكامها، وإلى المفاتشة العلمية الجادّة، وهو ما يأمل الباحث من البحّاث الجادّين أن يلتفتوا إلى مثل هذه المسائل، ودراستها نحوًا وتركيبًا ودلالة وسياقًا قرآنيّا بليغًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد أبو السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
3. أسرار العربية،
4. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
5. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) الطبعة: الرابعة، 1415 هـ
6. أنوار التنزيل، وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، القاضي ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد دمشق– بيروت، مؤسسة الإيمان بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1421 هـ، 2000م.

7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة: 1420 هـ – 2000 م.
8. الإيضاح في علوم البلاغة: الكتاب: جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة
9. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، دار الفكر بيروت، 1992ف.
10. البديع في علم العربية، البديع في علم العربية: لابن الأثير الجوزي، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1420 هـ.
11. التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق: علي محمد بجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: الثانية 1987.
12. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ.
13. التخمير، شرح «المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1990.
14. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (654 – 745 هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق – دار كنوز إشبيليا بالرياض، الطبعة: الأولى، 1418 – 1445 هـ = (1997 – 2024 م).
15. تسهيل الفوائد: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، – 1967 م.

16. التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط الأولى 2000.
17. تفسير ابن عرفة، ابن عرفة الورغمي التونسي تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، الطبعة: الأولى، 1986 م.
18. تفسير النسفي، (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات حافظ الدين النسفي (ت 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
19. تمهيد القواعد: بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون. دار السلام ط: الأولى، 2007.
20. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة –الطبعة: الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
21. توضيح المقاصد والمسالك: بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى 2001.
22. حاشية ابن التمجيد على حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، طبعت معها، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ، 2001 م.
23. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.
24. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي حاشية الشهاب على تفسير البيضاوِي، شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، دار صادر – بيروت.
25. حاشية الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م،

26. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ، 2001 م
27. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين العلوي الهرري، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.
28. الدر المصون: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ابن السمين الحلبي، تحقيق الشيخ محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1994ف.
29. روح المعاني: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1415.
30. شرح ابن الناظم: شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 2000م.
31. شرح ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث . القاهرة، ط العشرون 1980 .
32. شرح الأشموني. شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، 1419 هـ، 1998م.
33. شرح التسهيل شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى 1990 .
34. شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش، ، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
35. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، عبد الرحمن المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425 هـ، 2005م.

36. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م.
37. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2003م.
38. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمداني، تحقيق: فهمي حسن النمر، فؤاد عبي مخيمر. دار الثقافة، الدوحة.
39. الكشاف، الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، 1947ف، وبذيله أربعة كتب.
40. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى،1416هـ،1995م.
41. لسان العرب، ابن منظور، ط1، دار صادر، بيروت
42. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت
43. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
44. المحرر الوجيز المحرر الوجيز المحرر الوجيز في تفسير الكتاب، عبد الحق بن غالب بن عطية تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – 1422 هـ.
45. المساعد في شرح تسهيل الفوائد، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط: الأولى، 1400، 1405هـ
46. مشكل إعراب القرآن:، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

47. معاني النحو، معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ، ط1 (1420 هـ، 2000 م).
48. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010م.